



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



CRMC5/2019/30

المؤتمر الخامس للوزراء الأفريقيين

المسؤولين عن التسجيل المدني

لوساكا، ١٧ و١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

## تقرير المؤتمر الخامس للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

موضوع المؤتمر

نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية المبتكرة:

أساس لإدارة الهوية القانونية

Decade for Repositioning  
of Civil Registration and  
Vital Statistics in Africa  
**2017-2026**



**APAI-CRVS**  
Everyone visible in Africa



A.21-00005



## أولاً- مقدمة

١- مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني هو منتدى إقليمي دائم يعقد كل سنتين تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي، عملاً بالمقرر رقم ٤٢٤ (١٩)، الذي اعتمد في الدورة العادية التاسعة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي. وعُقد المؤتمر الخامس للوزراء في لوساكا، زامبيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بدعوة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وحكومة جمهورية زامبيا.

٢- وكان عنوان موضوع المؤتمر: ”نظمُ التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية المبتكرة: أساس لإدارة الهوية القانونية“. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو مناقشة النهج الشاملة المتكاملة المحتملة التي يمكن اعتمادها لتعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية والآليات الوطنية لإدارة تحديد الهوية بهدف سد الفجوة في الهوية في أفريقيا وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، من الأهمية بمكان أن تكون الدول الأعضاء ممثلة على أعلى مستوى في مجال رسم السياسات وتنفيذ البرامج.

٣- وانقسم المؤتمر إلى جزأين. أولاً، عُقد اجتماع لفريق الخبراء على مدى ثلاثة أيام في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قبل بدء الجزء الوزاري للمؤتمر. وانخرط المشاركون في اجتماع فريق الخبراء في مداوالات تقنية وصاغوا عدداً من مشاريع القرارات والتوصيات وغيرها من الوثائق التقنية التي قُدمت إلى الجزء الوزاري من المؤتمر، الذي عُقد يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

## ثانياً- الحضور

٤- حضر المؤتمر الخامس وزراء أو نواب وزراء أو ممثلوهم المعينون من الدول الأعضاء الثلاثين التالية: إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتونس، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٥- وحضر الاجتماع أيضاً خبراء وطنيون من الدول الأعضاء الـ ٥٣ التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

## ١- المراقبون

٦- شاركت المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التالية في اجتماع فريق الخبراء وحضرت الجزء الوزاري بصفة مراقب: مراكز أفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛ ومبادرة بلومبرج للبيانات الصحية؛ ومركز التميز في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ ومرفق التمويل العالمي؛ ومنصة أفريقيا للتسجيل المدني عن بعد؛ ومنظمة هوية لأفريقيا؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)؛ ومنظمة الخطة الدولية؛ ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي؛ ومكتب الإحصاء السويدي؛ والمبادرة الإنمائية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالهوية القانونية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الصحة العالمية.

## ٢- وسائل الإعلام

٧- غطت هذا الحدث وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية الوطنية والدولية على السواء، بلغت حوالي ٢٤ وسيلة إعلامية.

## ثالثا- انتخاب أعضاء المكتب واعتماد جدول الأعمال

٨- أُنْتُخِبَ المكتب على النحو الآتي:

الرئيس: زامبيا (الجنوب الأفريقي)  
النائب الأول للرئيس، كينيا (شرق أفريقيا)  
النائب الثاني للرئيس، تشاد (وسط أفريقيا)  
النائب الثالث للرئيس: سيراليون (غرب أفريقيا)؛  
المقرر: موريتانيا (شمال أفريقيا)

٩- واعتمد المندوبون جدول الأعمال التالي:

- ١- افتتاح المؤتمر.
- ٢- أهداف المؤتمر ونتائجه المتوقعة.
- ٣- أسس التحول الرقمي؛
- ٤- التسجيل المدني والإحصاءات المدنية وإدارة الهوية من أجل إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا والعائدين.
- ٥- التسجيل المدني كأساس لنظم الهوية القانونية.
- ٦- اللجنة المؤقتة للمسجلين العاميين.
- ٧- مبادرات الدول الأعضاء.
- ٨- بيانات يدلي بها الشركاء.

- ٩- عرض مشروع استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء.
- ١٠- تاريخ انعقاد المؤتمر السادس ومكانه.
- ١١- اختتام المؤتمر.

## رابعاً- سرد وقائع المؤتمر

### ألف- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

١٠- رحب وزير الشؤون الداخلية في زامبيا، ستيفن كامبيونغو، في ملاحظاته الافتتاحية بجميع الوفود وشدد على أهمية المؤتمر في تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي قاري، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها". وفي إشارته إلى أهمية موضوع المؤتمر، أثنى على جميع أصحاب المصلحة للتقدم الكبير الذي أحرز منذ عام ٢٠٠٩ في مجال التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا. وأشار أيضاً إلى أهمية الالتزام السياسي للتسجيل بالتقدم المحرز في سياق إعلان المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٦ عقداً لإعادة تحديد موقع التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في خطة أفريقيا الإنمائية على الصعيد القاري والإقليمي والوطني.

١١- وقدم الأمين العام لوزارة الداخلية الموريتانية ورئيس المكتب المنتهية ولايته، محمد ولد سويدات، في بيانه، لمحة عامة عن التقدم المحرز في مجال تحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا منذ المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي عُقد في نواكشوط في عام ٢٠١٧. وإذ لفت الانتباه إلى عدد من التحديات السائدة، أكد على أهمية موضوع المؤتمر وضرورة أن تعزز الدول الأعضاء قابلية التشغيل المتبادل للنظام بغية حصر جميع الوقائع التي تجري في حياة الأفريقيين. واختتم كلمته بتوجيه الشكر لزامبيا حكومة وشعباً على ما حظيت به جميع الوفود من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

١٢- وأعرب تشارلز لوفومبا، القائم بأعمال كبير الاقتصاديين في مصرف التنمية الأفريقي ونائب الرئيس لشؤون الإدارة الاقتصادية وإدارة المعارف، في ملاحظاته، عن تقديره لحكومة زامبيا وشعبها على تنظيم المؤتمر. وأشار إلى المهمة الأساسية للمصرف، وهي الحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا من خلال مبادرات التمويل وتوليد المعرفة من أجل النجاح في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الخامسة العليا لتحويل أفريقيا، التي أقرها باعتبارها أولويات إنمائية في عام ٢٠١٥. وفي معرض إشارته لضعف نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا، شدد على الحاجة إلى الاستفادة من الثورة الرقمية لتنفيذ البرنامج الأفريقي للتسجيل وتحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وإذ استرعى الانتباه إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه بالفعل، جدد التزام المصرف المستمر بدعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز نظمها للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

١٣- وفي كلمة أمام المؤتمر عن طريق وصلة فيديو، أكدت السيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن أفريقيا تواجه مشكلة في الهوية، وهي أن نصف سكان القارة لا يحملون هوية رسمية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على النساء والأطفال الأفريقيين. كما أن ضعف نظم التسجيل المدني يعوق التحول الاجتماعي والاقتصادي في القارة. وأكدت على أهمية المؤتمر الذي سيعزز الجهود الرامية إلى إيجاد مجتمعات متماسكة لا يتخلف فيها أحد عن

الركب. وشجعت السيدة سونغوي جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تكثيف جهودهم الرامية إلى بناء نظم فعالة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية من أجل توفير هوية قانونية لجميع الأفريقيين. وفي معرض تأكيدها على أهمية الرقمنة، دعت إلى زيادة إمكانية التشغيل المتبادل بين نظم التسجيل المدني والهوية الوطنية، وهو ما سيساعد على معالجة الفجوة في الهوية في القارة وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. واختتمت ملاحظاتها بتوجيه الشكر لزامبيا حكومة وشعبا على التزامهما بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا.

١٤- وأشار توماس كويسي كوارتي، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أهمية موضوع المؤتمر بالنسبة للبرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي والجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وقال إن من شأن إنشاء نظم تسجيل مدنية فعالة في أفريقيا أن يعزز الحوكمة، ويمكّن الأفريقيين فرادى من التمتع بحقوقهم الإنسانية والمدنية، وييسر اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الأدلة. وأضاف أنه من شأن توفير هوية قانونية لجميع المواطنين أن يمكن، بوجه خاص، الأطفال الأفريقيين من التمتع الكامل بحقوقهم، بما في ذلك حقهم في التعليم. وقال إن مفوضية الاتحاد الأفريقي ملتزمة بهذا المسعى. ودعا جميع الشركاء المعنيين إلى مواصلة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحسين نظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وأثنى على التعاون المثمر الذي يجري بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بهدف إنشاء الهيكل الإحصائي اللازم لدعم عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة. كما أشاد بالجهود الجارية لإنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء، الذي سيفتتح في تونس العاصمة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي الختام، شكر حكومة زامبيا وشعبها على حسن كرم الضيافة وعلى نجاح تنظيمهما للمؤتمر.

١٥- ورحبت السيدة إينونغ وينا، نائبة رئيس زامبيا وضييفة الشرف في المؤتمر، في كلمتها الرئيسية، بالمشاركين باسم رئيسة زامبيا وأعربت عن تقديرها لاختيار زامبيا لاستضافة المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني. وأعربت عن ثقتها في أن المؤتمر سيعزز الجهود الرامية إلى تحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣ وأهدافها وغاياتها. وقالت إن إنشاء نظم فعالة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية أمر أساسي لمنح الهوية القانونية لجميع المواطنين، وتعزيز الحكم الرشيد، وتشجيع المشاركة السياسية، وتعزيز التحول الهيكلي. وأكدت أنه من شأن الجهود الرامية إلى سد الفجوة في هوية القارة أن تعزز تحقيق الهدف ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة وأن تتصدى للتحديات الراضخة التي لا تزال تؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة. وفي الختام، شكرت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين على التزامهم بهذا المسعى، متمنية للمشاركين كل النجاح في مداولاتهم وإقامة لا تُنسى في لوساكا. ثم أعلنت افتتاح المؤتمر.

## باء- أهداف المؤتمر ونتائجه المتوقعة [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٦- قدمت ممثلة أمانة المؤتمر لمحة عامة موجزة عن أهداف المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني. وأكدت أن الهدف الرئيسي للمؤتمر يكمن في توفير التوجيه الاستراتيجي والسياساتي بشأن سبل إنشاء نظم شاملة ومبتكرة ومتكاملة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية الرقمية من أجل سد الفجوة في الهوية في أفريقيا وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الهدف ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة.

## تقرير عن التقدم المحرز عملا بالإعلانات الوزارية

١٧- عرضت ممثلة أمانة المؤتمر التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الأفريقي بشأن التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات المدينة على مدى السنتين الماضيتين، وفي ضوء الالتزامات التي قطعها الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن التسجيل المدني. وأحيط الخبراء علما بالمسائل التالية: إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني؛ وإنشاء الفريق الأساسي الإقليمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ والتعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية في النظم الوطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ ومركز التميز في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وتعزيز تسجيل الوفيات وإحصاءات الوفيات؛ واستقاء الإحصاءات الحيوية من سجلات التسجيل المدني؛ ودعم جهود البلدان لإجراء تقييمات شاملة لأنظمة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لديها؛ ووضع خطط تحسين استراتيجية وتعزيز تبادل المعارف.

### جيم- أسس التحول الرقمي [البند ٣ من جدول الأعمال]

#### ١- العرض

١٨- نُظمت جلسة عن أسس التحول الرقمي تناولت موضوع "تحديث نظم التسجيل المدني من أجل تنفيذ هوية رقمية جيدة". وترأس الجلسة السيد ستيفن كامبيونغ، وزير الشؤون الداخلية في زامبيا، وأدار المناقشة السيد أوليفر تشينغانيا، مدير المركز الأفريقي للإحصاءات. وتألف فريق المناقشة من السادة، باتريك أولي نتو، الأمين الإداري الأول في وزارة الداخلية والتنسيق في حكومة كينيا الوطنية؛ وتايو أويتونجي. المفوض الاتحادي للجنة الوطنية للسكان في نيجيريا؛ وآرون موتسواليدي، وزير الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا، وستيفن كامبيونغو، وزير الشؤون الداخلية في زامبيا.

#### ٢- المناقشة

١٩- في حلقة النقاش التي تلت ذلك، تناول المشاركون التحديات التي تعوق التنفيذ السليم لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية الرقمية في الدول الأعضاء، والحلول الممكنة لتلك التحديات التي تستند إلى تجربة جنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا ونيجيريا. وناقش المشاركون أيضا كيف يمكن لإصدار رقم تعريف فريد لكل مواطن أن ييسر جمع البيانات في شكل رقمي ويمهد الطريق لنظم حفظ السجلات غير الورقية. وأكدوا أنه لا بد من اعتماد نهج متكاملة وكلية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية بهدف إيجاد مخزون من البيانات التي يمكن استخدامها في قطاعات التعليم والمصارف وغيرها من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وناقش المشاركون كذلك أهمية ما يترتب عن ذلك من إمكانية التشغيل المتبادل لنظم التسجيل المدني مع النظم التي يستخدمها قطاعا الصحة والتعليم والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

#### ٣- التوصيات

٢٠- على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تضع نظاماً متكاملًا للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية تكفل عدم مغادرة أي طفل المستشفى بعد ولادته دون أن يُمنحَ رقماً محددًا فريدًا لتيسير التسجيل المدني وتحديد الهوية وإصدار شهادة الميلاد والتسجيل في السجل السكاني الوطني؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ نظاماً متكاملًا وقابلة للتشغيل المتبادل للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لتبسيط تقديم الخدمات عبر مختلف المناير الحكومية والخاصة؛

(ج) هناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية لضمان أن توفر الدول الأعضاء الموارد الكافية لإنشاء نظم حديثة رقمية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

## دال- التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية من أجل إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليًا والعائدين [البند ٤ من جدول الأعمال]

### ١- العرض

٢١- تولى رئاسة الجلسة وزير الشؤون الداخلية في زامبيا، السيد ستيفن كامبيونغو. وضم فريق المناقشة: السيدة ساغنون تو ماديارا، نائبة وزير إدارة الإقليم واللامركزية والتماسك الاجتماعي في بوركينافاسو، والسيد زينو جمال، وزير السلام في إثيوبيا؛ والسيد كاهيندا أوتافاير وزير العدل والشؤون الدستورية في أوغندا؛ والسيد عبدولاي القاضي، وزير الداخلية وشؤون اللامركزية في مالي؛ والسيد أحمدو لامين ساماتيه، وزير الصحة في غامبيا.

٢٢- وأحاط المشاركون علمًا بالعرض الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي أكدت على الحاجة إلى نظم متكاملة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لعلاج حالة اللاجئين، بما في ذلك أولئك الذين لا يزالون غير مسجلين، ومشكلة انعدام الجنسية. كما أقرّوا بدور المفوضية في تسجيل اللاجئين لصالح البلدان المضيفة.

### ٢- المناقشة

٢٣- ناقش المشاركون في الجلسة دور التسجيل المدني ونظم إحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية في صياغة السياسات الرامية إلى معالجة حالة اللاجئين والمشردين داخليًا والعائدين وضمان رفاههم في البلدان المضيفة. فقد زاد عدد اللاجئين والمشردين داخليًا خلال العقد الماضي نتيجة للصراعات المسلحة وانعدام الأمن بسبب الإرهاب وتأثير تغير المناخ. وناقش المشاركون كيف يمكن لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية الفعالة أن تيسر تقديم المساعدة الإنسانية، وتضمن تسجيل جميع الأطفال عند الولادة، وتمنع انعدام الجنسية. وقد أظهرت تجربة المفوضية بوضوح أن بناء نظم شاملة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية واعتماد سياسات فعالة للاجئين على الصعيد الوطني هما أمران أساسيان لضمان رفاههم. وشجع المشاركون الدول الأعضاء على اعتماد نهج ابتكارية لضمان تسجيل اللاجئين في نظم التسجيل الوطنية. كما أن الحاجة إلى تسجيل جميع الأطفال عند الولادة أمر بالغ الأهمية، ويمكن أن يساعد على ضمان احترام حقوقهم في التعليم ومنعهم من أن يصبحوا عديمي الجنسية.

### ٣- التوصيات

٢٤- على ضوء المناقشة، قدمت التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول الأعضاء التي تستضيف اللاجئين أن تعدل تشريعاتها لإنشاء نظم للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية تضي الطابع الرسمي على تقديم المساعدة للاجئين والمشردين داخليا والعائدين وإدماجهم وحمايتهم؛
- (ب) ينبغي للدول الأعضاء وضع برامج للأعمال التجارية الصغيرة للاجئين لتيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المضيفة لهم؛
- (ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ نُظماً متينة وشاملة لتسجيل الهوية تنص على تسجيل المواليد وإصدار وثائق الهوية والسفر للاجئين لمنع انعدام الجنسية وتيسير عودتهم إلى بلدانهم الأصلية؛
- (د) ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد قوانين وسياسات تعزز المؤسسات القائمة المسؤولة عن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية بغية ضمان تسجيل المواليد في الوقت المناسب وإلزامي ومجاني لجميع الأطفال داخل حدودها، بمن فيهم الأطفال اللاجئين أو المهاجرون أو المشردون داخليا؛
- (هـ) ينبغي للدول الأعضاء معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والنزاعات للحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها، وتعزيز السلام والأمن، وتعزيز التنمية الشاملة للجميع؛
- (و) ينبغي للدول الأعضاء أن تخصص، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، موارد مالية وبشرية وتقنية أكبر للمبادرات الرامية إلى تعزيز نظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وينبغي أن تتم تعبئة الموارد بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك من القطاع الخاص.

### هاء- التسجيل المدني كأساس لنظم الهوية القانونية [البند ٥ من جدول الأعمال]

#### ١- العرض

٢٥- عُقدت جلسة عن التسجيل المدني كأساس لنظم الهوية القانونية تناولت موضوع "إدماج التسجيل المدني، وإحصاءات الأحوال المدنية، وإدارة الهوية القانونية، وغيرها من النظم في العصر الرقمي". وتألّف الفريق من السادة: فنسنت سواه أوديتي، نائب وزير الاتصال في غانا؛ وفيافي تولاي، نائب وزير التخطيط وتطوير البحوث، وزارة الصحة في ليبيريا؛ وإدوارد سولوكو، وزير الشؤون الداخلية لسيراليون؛ وكاين ماثيما، وزير الشؤون الداخلية والتراث الثقافي في زيمبابوي.

## ٢- المناقشة

٢٦- في المناقشة التي تلت ذلك، أكد العديد من المشاركين أن نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية أُرست أساسا للتمتع بالعديد من حقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية. وقالوا إن هذه النظم، إلى جانب النظم الوطنية لإدارة تحديد الهوية، ضرورية لتعزيز الحكم الرشيد، وإنشاء مجتمعات شاملة للجميع، ودعم حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات العامة الرئيسية، ومعالجة أوجه عدم المساواة.

## ٣- التوصيات

٢٧- على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز فعالية نظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الاحوال المدنية لضمان توسيع نطاق الحماية ذات الصلة لتشمل جميع المواطنين؛
- (ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد تشريعات لحماية البيانات لمنع التلاعب بالبيانات والاحتيايل.

## واو- اللجنة المؤقتة للمسجلين العامين [البند ٦ من جدول الأعمال].

٢٨- قدم رئيس اللجنة المؤقتة للمسجلين العامين إحاطة للمشاركين في الدورة عن الأنشطة التي تمت خلال السنتين السابقتين بهدف إنشاء لجنة المسجلين العامين الأفريقيين، وهي هيئة حكومية دولية ستنظر في المسائل التقنية والسياساتية المتصلة بوضع نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ومن شأن اللجنة الجديدة أن تعمل على تيسير هذه النظم بالتعاون مع أمانة برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وسترفع تقريراً كل سنتين إلى مكتب مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني. وأقر المشاركون بالجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة المؤقتة على أساس غير رسمي وحثوا جميع أصحاب المصلحة المعنيين على إنشاء لجنة المسجلين العامين الأفريقيين في أقرب فرصة ممكنة، بوصفها جهازاً من أجهزة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى صياغة مجموعة من مشاريع القواعد الإجرائية لتنظيم أنشطتها.

٢٩- وأحيط المشاركون في الدورة علماً أيضاً بأن إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي تعمل بشكل وثيق مع مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي لإنشاء لجنة فرعية معنية بالتسجيل المدني في الإطار القانوني العام للاتحاد الأفريقي. وطلب الوزراء إلى إدارة الشؤون الاقتصادية أن تثير مسألة اللجنة الفرعية المقترحة في لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية الرابعة المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل بغية التعجيل بتشغيلها بالكامل.

## زاي- المبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء [البند ٧ من جدول الأعمال]

٣١- أحاط المشاركون في الجلسة علماً بتجربة زامبيا وناميبيا وأنغولا وسان تومي وبرينسيبي والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في سياق بناء نظم شاملة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية.

٣٢- وعرض ممثل زامبيا تحليلاً لحالة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية استند إلى البيانات التي تم الحصول عليها من خلال التقييم الوطني للإحصاءات المتعلقة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية الذي أجري في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وقال إن زامبيا تُستخدم حالياً نظاماً رقمياً للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، يُعرف باسم "زامبيا الذكية" لتيسير إدراج جميع المواطنين في السجل الوطني للسكان. ويسر النظام الجديد التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية التسجيل المدني وتحديد الهوية. وتخطط زامبيا الآن لإصدار بطاقات هوية بيومترية جديدة لمواطنيها.

٣٣- وقدم ممثل ناميبيا عرضاً عن الإجراءات الناجحة التي اتخذها بلده لتعزيز نظم التسجيل المدني وإدارة الهوية. وقال إن حكومة ناميبيا تعمل، كجزء من برنامجها للإدارة الإلكترونية، على طرح نظام متكامل للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية تستخدمه الآن مختلف السلطات العامة. وأضاف أنه رغم أن الحكومة هي التي تدير هذه العملية، فإن الأمم المتحدة تقدم الدعم أيضاً. وفي الختام، عرض الممثل عدداً من التحديات التي ووجهت والحلول التي طرحت لضمان التشغيل المتبادل لقواعد البيانات والمنصات التي تستخدمها المؤسسات والوزارات العامة في البلد.

٣٤- وقال ممثل أنغولا إن أكثر من ٤٠ في المائة من السكان لا يزالون غير مسجلين في قواعد البيانات الوطنية الخاصة بالسجل المدني وإدارة الهوية، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على هوية قانونية. وأضاف أن أنغولا شرعت في وضع استراتيجية جديدة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، من شأنها أن تعزز نظم التسجيل القائمة وتكفل منح جميع الأنغوليين هوية قانونية بحلول عام ٢٠٢٠. وأشار إلى أن الاستراتيجية الجديدة ستكفل تسجيل جميع الولادات في بلده حتى يتسنى لجميع المواطنين أن يشاركوا بشكل كامل في تنميته الاجتماعية والاقتصادية. وشدد الممثل على أهمية حملات التوعية، والرقمنة، وقابلية التشغيل المتبادل للمنصات التي تستخدمها المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال التسجيل وإدارة الهوية القانونية.

٣٥- وقدمت ممثلة سان تومي وبرينسيبي إحاطة إلى المؤتمر عن الجهود التي تبذلها حكومة بلده لضمان إصدار شهادات ميلاد للمواليد وتسجيل جميع الولادات. وشددت على أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأقرت بدور الشركاء الإنمائيين في هذه العملية التحويلية.

## التوصيات

٣٦- على ضوء المناقشة، قدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تعليم سكان المناطق الريفية المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتمكنوا من استخدام المنصات الرقمية بفعالية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد أفضل الممارسات وأن تحيط علما بالدروس المستفادة في سياق الجهود الرامية إلى وضع نظم وطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

(ج) ينبغي أن يواصل الشركاء الإنمائيون تقديم الدعم لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز نظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية.

## حاء- بيانات الشركاء [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣٧- في العروض التي قدمها ممثلو كل من مصرف التنمية الأفريقي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومركز التميز لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ومرفق التمويل العالمي ومنظمة الخطة الدولية، أكدوا من جديد التزامهم بدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحسين نظمها الوطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، بما في ذلك آليات تسجيل المواليد.

## توصية

٣٨- في ضوء المناقشات، أثنت الدول الأعضاء على الدعم الذي يقدمه الشركاء ودعت إلى مزيد من الدعم المتواصل من أجل زيادة تحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ونظم الهوية الوطنية في الدول الأعضاء.

## طاء- عرض مشروع استنتاجات اجتماع فريق الخبراء وتوصياته [البند ٩ من جدول الأعمال]

٣٩- أحاط الوزراء علما بتقرير اجتماع فريق الخبراء واعتمدوا الإعلان الوزاري مع إدخال تعديلات عليه. وقد أرفق بهذا التقرير الإعلان الوزاري المعنون "إعلان لوساكا".

٤٠- وعلاوة على ذلك، وبناء على طلب من الدول الأعضاء بإنشاء نظام للمساءلة والرصد من أجل استعراض ورصد نتائج المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني، أوصى رئيس المكتب بما يلي:

(أ) ينبغي لأمانة برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية أن تُعد، بالتعاون مع الفريق الأساسي الإقليمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، نموذجاً لمصفوفة وخطة عمل بشأن التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الخامس للوزراء بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تختار توصيات من المصفوفة وتضع خطط عمل وطنية لتعزيز تنفيذها. وينبغي تقديم خطط العمل هذه إلى أمانة المؤتمر بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن ترفع لأمانة المؤتمر تقارير كل سنتين عن تنفيذ خطط عملها الوطنية؛

(د) ينبغي لأمانة المعهد أن ترفع، بالتعاون مع اللجنة المؤقتة للمسجلين العامين، تقريراً إلى رئيس المكتب كل ستة أشهر عن التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات المعتمدة في المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني.

## ياء- تاريخ انعقاد المؤتمر السادس ومكانه [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٤١- طلب المؤتمر الخامس للوزراء إلى الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنظيم المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني، المقرر عقده في مابوتو، موزامبيق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

## كاف- اختتام المؤتمر [البند ١١ من جدول الأعمال]

٤٢- تلا وزير من سيراليون بيان شكر باسم الوزراء و مندوبي الاتحاد الأفريقي والشركاء. وأعرب المشاركون في المؤتمر عن تقديرهم العميق لزامبيا لاستضافتها الكريمة للمؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني، وأقروا بالدعم المستمر الذي يقدمه الفريق الأساسي الإقليمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وغيره من الشركاء الإنمائيين. وحثوا مفوضية الاتحاد الأفريقي على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان النجاح في إنشاء لجنة المسجلين العاميين الأفريقيين قبل انعقاد المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني في عام ٢٠٢١.

٤٣- وشكر رئيس المكتب في ملاحظاته الختامية جميع المشاركين على مداخلتهم التي أثرت المناقشات ويسرت صياغة التوصيات. وتمنى لجميع المشاركين رحلة عودة آمنة، كل إلى وجهته.

٤٤- وشكر ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي زامبيا حكومة وشعباً على تنظيم المؤتمر وعلى ما خصّصت به جميع المندوبين من وفتره حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. كما شكر الشركاء، وإدارة وموظفي مكان انعقاد المؤتمر وجميع الآخرين الذين عملوا بجد لضمان التنظيم الناجح للمؤتمر. ثم أعلن اختتام الاجتماع.

مرفق

## إعلان لوساكا

نحن وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التسجيل المدني وإدارة الهوية والصحة والمعلومات والتكنولوجيا، اجتمعنا في لوساكا، زامبيا، في الفترة من ١٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ خلال مؤتمرنا الخامس الذي تناول موضوع "نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية المبتكرة: أساس لإدارة الهوية القانونية"،

**إذ ندرك** أن أفريقيا قارة نامية ترغب في الاندماج والازدهار، مدفوعة بسواعد مواطنيها أنفسهم وتمثل قوة دينامية في الساحة العالمية من خلال تنمية محورها الإنسان وشاملة للجميع على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان والشعوب العالمية والقارية، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

**وإذ نقر** بالتدابير التي اتخذتها عدة دول أعضاء لتعزيز سلامة نظم إدارة الهوية، بما في ذلك بالنسبة للمتمسكي اللجوء واللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً، وهو ما يسهم في سد الفجوة في الهوية ويحسن توافر البيانات الحيوية المصنفة لتيسير التخطيط الإنساني والإنمائي،

**وإذ ندرك** أهمية برنامج المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في مجال مراقبة الوفيات وجهود الشركاء الآخرين لتحسين تسجيل الوفيات وسبب الوفاة باعتبارها ضرورة لازمة للصحة العامة للبلدان لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث يتطلب ١٧ مؤشراً من المؤشرات الصحية والمتصلة بالصحة شكلاً لقياس الوفيات استناداً إلى بيانات نظام التسجيل المدني،

**وإذ ندرك أيضاً** بأن النظم المتكاملة للتسجيل المدني وتحديد الهوية أمرٌ أساسي لتعزيز الحكم الرشيد، وإقامة مجتمعات شاملة للجميع، وحماية حقوق الإنسان، وضمان تقديم الخدمات العامة بفعالية وكفاءة، ومعالجة عدم المساواة؛ وكذلك ترويض الفرد بالوثائق القانونية الأساسية لضمان حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأشخاص والحقوق المدنية مثل الحق في الاسم والهوية والجنسية والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية،

**وإذ نسلم** بأن العديد من نظم التسجيل المدني وتحديد الهوية في أفريقيا مجزأة وناقصة الموارد، وهو ما يؤدي إلى حرمان عدد كبير من الأشخاص الذين لا تتوفر لهم وسائل قانونية لتحديد هويتهم من الحصول على خدمات مختلفة لتحسين رفاههم ومن المشاركة المحدية في عملية التنمية،

**وإذ نلاحظ** أن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان في أفريقيا قد أدت إلى تشريد قسري لأعداد كبيرة من مواطنينا الذين يفتقرون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، بسبب عدم وجود خدمات التسجيل، الأمر الذي يؤثر على التخطيط والحلول الدائمة مثل العودة وإعادة التوطين وإعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية/بلدانهم بعد وقف الأعمال العدائية،

**وإذ نلاحظ أيضاً** أحكام اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة للاجئين في أفريقيا، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن اللاجئين، واتفاقية كمبالا للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٩ بشأن

المشردين داخلياً، وأن الهوية القانونية لطالبي اللجوء واللاجئين والعائدين هي المسؤولية الرئيسية للدول المضيفة، ويمكن أيضاً أن تتولى إدارتها هيئة دولية مكلفة ومعترف بها،

**وإذ تشير** إلى إعلان ياموسوكرو الصادر عن المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والقرارات الوزارية التي تطلب إلى الشركاء الإنمائيين "دعم وضع مبادئ توجيهية وتوصيات للحفاظ على السجل المدني وإدارته في حالات الصراع والطوارئ، فضلاً عن الظروف الخاصة بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من البلدان التي تمر بمثل هذه الحالات"،

**وإذ تقرر** بدعم الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي في تحسين إحصاءات الهجرة في أفريقيا من خلال البرنامج المشترك بين مكتب الإحصاء السويدي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لبناء القدرات في مجال إحصاءات الهجرة،

**وإذ تقرر أيضاً** بأهمية التحول الرقمي في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ نعترف بالجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والبنك الدولي وشركاء آخرين في وضع استراتيجية شاملة للتحول الرقمي لأفريقيا للاستفادة الكاملة من الفوائد المترتبة عن التحول الرقمي،

**وإذ نقر كذلك** بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي للنهوض بالحوار العالمي بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق إمكانات التكنولوجيات الرقمية للنهوض بالرفاه البشري مع تخفيف المخاطر،

**وإذ ندرك** الصلة بأن التسجيل المدني هو أساس لإدارة الهوية وأن رقمنة نظام التسجيل الرقمي للإحصاءات يوفر قدرة فريدة على القضاء على الازدواجية وعدم الكفاءة، وهي طريقة فعالة من حيث التكلفة لتحديد الأفراد مع زيادة فرص الحصول على الخدمات العامة والخاصة وتحسين إدماج الجنسين في المجتمع،

**وإذ نرحب** بالفرصة المتاحة لتحديث نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا من خلال الحلول التكنولوجية التي تهدف إلى إنشاء سجلات مدنية رقمية مركزية لجميع الأحداث الحيوية لإتاحة الوصول على نطاق واسع، والتغطية الشاملة، وخفض التكاليف من خلال النظم الآلية،

١- **نُهييب** بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تعمل على التنفيذ الفعال لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الجوانب المحددة للاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩، واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن المشردين داخلياً وقوانين حقوق الإنسان الأخرى، بغية الحد من الاعتماد على المفوضية وغيرها من الشركاء في الحماية والمساعدة في تسجيل اللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين، ولا سيما الأطفال الذين يولدون من قبل الآباء الوحيدين؛

٢- **نُحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالتسجيل المدني، وتقديم الوثائق اللازمة إلى أجهزة السياسات المعنية للنظر فيها واعتمادها؛

٣- **نُشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تعزيز الاستثمار في مجال الرقمنة لتيسير التشغيل المتبادل بين نظم إدارة الهوية للاجئين والمشردين داخلياً والنظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، في إطار سياسة

قوية لحماية البيانات، وكذلك اتخاذ خطوات لضمان الاعتراف الواسع النطاق بوثائق الهوية الصادرة للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية؛

٤- **نُهِيب** بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تعمل على تعزيز التعاون بين المكاتب الوطنية للتسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية وإدارة الصحة والهوية القانونية؛

٥- **نُحِث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على أن تنشر سنويا إحصاءات أحوال مدنية ذات جودة من سجلات التسجيل المدني للوقائع المتصلة بالأحوال المدنية، بما في ذلك أسباب الوفيات، لتوجيه أجهزة السياسات في وضع استراتيجيات لتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، ودعمًا لخطة عام ٢٠٦٣، وخطة عام ٢٠٣٠، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الخامس والعشرين)؛

٦- **نُطَلَب** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها تقديم التوجيه والدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز نظم مراقبة الوفيات ونظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، ونشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ البرامج والاستراتيجيات القائمة، فضلا عن العقد المتعلق بإعادة تحديد موقع نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في انتظار تشغيل اللجنة الفرعية؛

٧- **نُطَلَب** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم البلدان في موازنة التشريعات التي تحكم التسجيل المدني وإدارة الهوية بما في ذلك قابلية النظم للتشغيل المتبادل باستخدام الموجودات الملائمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٨- **نُطَلَب** إلى فريق العمل المعني بالهوية القانونية التابع للأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود للحد من الخفاء في أفريقيا بزيادة عدد البلدان الرائدة الحالية المشاركة في خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، لكي تستفيد جميع البلدان في أفريقيا من النهج الكلي للتسجيل في أقصر وقت ممكن، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل؛

٩- **نُطَلَب** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والفريق الأساسي لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والشركاء الآخرين، والقطاع الخاص، إنشاء منصة للمعارف، حيث يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تتبادل الخبرات وقصص النجاح لتعزيز نظمها الخاصة بإدارة سجلات اللاجئين المهاجرين والهوية، لا سيما فيما يتعلق بتسجيل اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمهاجرين في أفريقيا؛

١٠- **نُطَلَب** مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومبادرة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل التنفيذ الكامل للبرنامج التجريبي المشترك بين مكتب الإحصاء السويدي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لبناء القدرات في مجال إحصاءات الهجرة، ونطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومكتب الإحصاء السويدي ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي وغيرهم من الشركاء الدوليين المعنيين، وضع برنامج شامل لتسجيل المهاجرين في نظم التسجيل المدني بهدف تعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لدى

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإدراج المهاجرين وبناء قدراتهم، وتبادل الممارسات الجيدة لإنتاج ونشر بيانات وقائع أحوال مدنية عالية الجودة عن المهاجرين، ونطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقود عملية تعبئة الموارد لتنفيذ البرنامج؛

١١- **نحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والفريق الأساسي لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والشركاء الآخرين على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إقامة نظم مستدامة لبناء القدرات على جميع المستويات لتحسين إنتاج ونشر إحصاءات الأحوال المدنية من نظم التسجيل المدني؛

١٢- **نشجع** مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والفريق الأساسي لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والشركاء الآخرين على تعزيز إطارها للرصد عبر الإنترنت لتتبع التقدم المحرز على المستويات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

١٣- **نطلب إلى** مصرف التنمية الأفريقي والفريق الأساسي لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والشركاء الآخرين زيادة دعمهم التقني والمالي لبرنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز مخصصاتها من الميزانية لهذه النظم ونظم إدارة الهوية؛

١٤- **نطلب إلى** مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين، بتعزيز وبناء نظم التسجيل المدني وإدارة الهوية تتماشى والمعايير الدولية وتعكس الظروف الخاصة والسياق الاجتماعي والثقافي الفريد للقارة الأفريقية؛ و

١٥- **نطلب إلى** مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ التوصيات المعتمدة.